

النخوض بالثروة الحيوانية*

تعتبر المنتجات الحيوانية ركنا أساسيا من أركان التغذية، وتقاس الحالة الصحية العامة بمقدار نصيب الفرد في غذائه اليومي منها، ونصيب الفرد في مصر من المنتجات الحيوانية لا يزيد عن ١٠ كيلو جرامات في العام، في حين أنه يبلغ ٧٠ كيلو جراما في بعض الدول المتقدمة ومن ثم يتضح مدى الحاجة إلى دعم الثروة الحيوانية للبلاد. وفي غضون السنوات الأخيرة لم تزد أعداد الحيوان إلا زيادة طفيفة، ويرجع ذلك إلى التزايد المطرد في عدد السكان وعدم اطراد الزيادة في الرقعة المزروعة، وبالتالي عدم زيادة المساحة المزروعة من مواد العلف الأخضر، وهي العامل المحدد في زيادة عدد الحيوانات، وللنخوض بالثروة الحيوانية لا بد من توفير الأركان الأساسية التالية :

- ١ - توفير الحيوان ذي الصفات الإنتاجية الوراثية العالية .
 - ٢ - اتباع طرق التربية الحديثة .
 - ٣ - توفير الرعاية الصحية للوقاية والعلاج ضد الأمراض والطفيليات والآوثة.
 - ٤ - توفير الأعلاف الخضراء والعلائق الجافة الاقتصادية المتزنة التي تفي باحتياجات الغذائية الكاملة للحيوانات، وتساعد على إنماء كفاءتها الإنتاجية فضلا عن أثرها في زيادة مقاومة الحيوانات للكثير من الأمراض وتخفيف وطأئها.
- وفي نطاق هذه الأركان الأربعة ترى الوزارة أن الأسس التالية هي التي يجب أن يجرى في إطارها رفع مستوى الإنتاج الحيواني فيما يتصل بشتى أنواع الحيوان الزراعى والدواجن، ويتكلف تنفيذ هذا البرنامج مبلغ ٢٠٦,٢٤٤ و٢١٠٦ جنينها يخص السنة الأولى منها ٤٥٦,٤١٠ جنينها
- لأبقار والجاموس :

- ١ - استيراد طلائق وأبقار الفريزيان والجرسى لإمكان توفير الأعداد الكافية لتلقيح الأبقار المحلية .

- ٢ — التوسع في استخدام التلقيح الصناعي تدريجياً .
 - ٣ — التوسع في تربية الجاموس بالمزارع الحكومية والهيئات لإنتاج الطلاق والإفادة من نتاج الطلاق التي سبق توزيعها على الأهالي .
 - ٤ — تنفيذ سياسة التحسين الوراثي في مناطق التركيز ، على أساس أولوية المناطق التي تتوافر بها مراكز رعاية الحيوان والخدمات الإرشادية .
- الأغنام :

- ١ — التوسع في تربية الأغنام الأوسيمى والرحمانى والبرقى .
 - ٢ — استيراد أغنام المرينو والسفولك وإنشاء محطات إنتاج لتجربة تربيتها تشمل على معامل لاختبار الصوف .
- الدواجن :

- ١ — الاهتمام بتربية الدجاج الفيمى وإكثاره على أساس علمى .
 - ٢ — التوسع في تربية الأنواع الأجنبية العالية الإنتاج الموجودة الآن . وهى الرودايلاندرد ، والمجهورن الأبيض ، واستكمال حمولة مزارع الوزارة منها .
 - ٣ — تفرخ أكبر عدد من البيض الناتج من الأنواع السابقة في موسم التفريخ ، للعمل على سرعة نشر هذه السلالات .
- وتراعى الإفادة إلى أقصى حد بالإمكانات الحالية لمحطات تربية الحيوان التابعة للوزارة وتوسيع منشآتها بحيث يمكنها استيعاب كل ما يضاف إليها من حيوان ودواجن على أن تتوافر المساحات اللازمة من البرسيم .

البرنامج التنفيذى

أولا — الأبقار :

يتراوح عدد الأبقار في الإقليم المصرى بين ٨٥٠,٠٠٠ و ١,٠٠٠,٠٠٠ بقرة بالغة الصفات لا يمكن تمييزها بخلاف سلالة واحدة هى البقر الدمياطى . ويمكن تحسينها عن طريق الانتخاب للوصول إلى أبقار ذات صفات وراثية مرغوبة ، بيد أن اتباع هذه الطريقة في تحسين الإنتاج الحيوانى بالإقليم المصرى يستغرق عشرات عديدة من السنين ، فضلا عن النفقات الطائلة والمجهود المضني .

لذلك فإنه يجدر للنهوض السريع بمستوى الأبقار في مصر والاستفادة من السلالات الأجنبية التي تتفوق تفوقاً ملحوظاً في صفى الإدارة العالى وكبة اللحم . وقد أثبتت التجارب أن أنسب السلالات الأجنبية صلاحية للظروف المحلية هى سلالتا الفريزيان والجرسى ، إذ أمكن تربيتها بنجاح سنوات طويلة فى مصر على أن يعمم الفريزيان فى الوجه البحرى ومصر الوسطى حتى مديرية المنيا ، والجرسى فى الوجه القبلى ابتداء من مديرية أسيوط حتى مديرية أسوان ، نظراً لتحمل هذه السلالة لدرجات الحرارة المرتفعة وقلة المرعى وإن كان هذا لا يعنى عدم نجاح الفريزيان فى تلك المنطقة .

ومن الوجهة الإحصائية يقدر عدد الطلائق الأصلية اللازم توفيرها لتلقيح كافة الأبقار المصرية بنحو ١٠,٠٠٠ طلوقة فى مدى عشر سنوات . ولو تيسر تدبير الإمكانيات اللازمة لاستيراد هذا العدد من الطلائق وإيوائها فى قطعان كبيرة بمحطات للتربية مستعدة لاستقبالها لوجبت المبادرة بتنفيذ هذا البرنامج ، إلا أن الأمر يعترضه كثير من العقبات التى تجعل تنفيذه بهذه الصورة بمكان منها :

- ١ — أنه لا يمكن الحصول على ١٠,٠٠٠ طلوقة ممتازة بواقع ١٠٠٠ طلوقة سنوياً ، لأن الدول التى تربي الماشية لا تفرط بسهولة فى طلائقها ومواشيها الممتازة بل تلجأ إلى التخلص من الحيوانات التى يجرى فرزها سنوياً لعدم تفوقها .
- ٢ — إن هذا العدد يتطلب إنشاء أعداد ضخمة من محصات التربية والحظائر .
- ٣ — إن كل محطة تحتاج إلى تدبير مساحات كافية لتوفير العلف الأخضر (وتجد الوزارة صعوبات جمة فى توفير مساحات العلف الأخضر للعدد الموجود لديها الآن) .

٤ — إن الإشراف على الأعداد الكبيرة من المحطات والمواشى يستلزم إيجاد جهاز من الفنيين والعمال المدربين لا يمكن توفيرهم بسهولة .

٥ — إن الطلوقة تستبدل بعد ٥ سنوات ، وهذا يلزم معه استيراد ٢,٠٠٠ بحلة عشر خلال الثلاث سنوات الأولى للاستفادة منها فى إنتاج الطلائق الأصلية والأبقار التى تعمل على زيادة القطيع .

وفضلاً عن ذلك فإن إدخال الدم الأجنبي فى الحيوانات المحلية يجب أن يكون تدريجياً ليعطى فسحة من الوقت يتمكن الفلاح المصرى خلالها من التطور

والأخذ بأساليب الخدمة الآلية بدلا من استخدام حيواناته في العمليات الزراعية وبذلك يتخصص الحيوان للغرض الأصلي منه .

وترى الوزارة لإمكان النهوض بالآبقار المصرية اتباع الأسس التالية :

١ — إجراء الانتخاب في الآبقار الديماطية لإنتاج طلائق ممتازة لتوزيعها في شمال الدلتا، وذلك بزيادة عدد القطيع الموجود الآن وعدده ٥٠ بقرة إلى ٢٠٠ بقرة وتربيتها بمحطة الإنتاج الحيواني بالسرو التي يرى ضمها إلى وزارة الزراعة مع إدخال التعديلات اللازمة عليها وإعدادها لتحقيق هذا الغرض ، ويلزم لذلك مبلغ ٥٧٠٣٥ جنيهها في أول سنة للتنفيذ (١٩٥٨ / ١٩٥٩) على أن تكون التكاليف السنوية ابتداء من العام التالي في حدود مبلغ ١٨٠ و ١١ جنيهها سنويا .

٢ — التوسع التدريجي في إدخال الآبقار الأجنبية في مصر مع الاستفادة بالأعداد الموجودة الآن لدى الوزارة والهيئات الأخرى وذلك بالكيفية الآتية : (أ) استيراد ١٥٠٠ رأس من الماشية الفريزيان منها ١٤٥٠ أنثا عشرا ، و ٥٠ ذكورا على ثلاث سنوات بواقع ٥٠ رأس كل سنة توزع على محطات التربية في محلة موسى والجيزة والسرو بعد إعادة فتحها ، وذلك في حدود مبلغ ٦١٧٣١٩ جنيهها منها مبلغ ١٥٠,٢٥٥ جنيهها في السنة الأولى ومبلغ ١٨٩,٥٨٤ جنيهها في السنة الثانية ، ومبلغ ١٤٨,٧٨٠ جنيهها في السنة الثالثة وتكون التكاليف السنوية ابتداء من العام الرابع مبلغا قدره ٦٤٣٥٠ جنيهها سنويا .

(ب) استيراد ١٦٠ رأسا من الجرسى منها ١٥٠ أنثا عشرا و ١٠ ذكور تنشأ لها مزرعة في المطاعنة وذلك في حدود مبلغ ٦٧٧٩٩ جنيهها في أول عام وتكون التكاليف السنوية ابتداء من العام التالي في حدود مبلغ ٨٣١٩ جنيهها .

٣ — العمل على زيادة الوعي لتعميم ونشر طريقة التلقيح الصناعي بين المربين والفلاحين ، لما له من فوائد اقتصادية كبيرة ، إذ أن الطلوة الذي يلقح ١٠٠ أنثى في حالة التلقيح الطبيعي يمكنه تلقيح نحو ١٢٠٠ بقرة في حالة التلقيح الصناعي .

٤ — يمكن التوسع في عمليات التدرج كلما ازداد الوعي لدى الفلاحين نتيجة لتعريفهم على الفوائد المحققة من تدريج أبقارهم وتخصيصها للأغراض الأصلية منها ، وإقبالهم على استعمال الآلات الميكانيكية الحديثة ، وليس هناك ما هو أدعى للتوفيق وأضمن للنجاح من العمل على تحقيق رغبات منعهة من الزراع أنفسهم .

٥ — سيزداد بمضى الوقت عدد الطلائق والإناث الأصلية الناتجة محليا ، وهذا يوفر كثيرا من تكاليف الاستيراد فيما لو كان التوسع فجائيا .

٦ — يجب اختيار أكثر المناطق صلاحية لتوزيع الطلائق الأجنبية الممتازة فيها ، وهى مناطق تجميع الألبان والمديرىات التى تم تنفيذ مراكز رعاية الحيوان فيها وحول المدن الكبرى مثل القاهرة والاسكندرية .
ثانيا — الجاموس :

هناك نقص كبير فى تعداد خول الجاموس بالنسبة لعدد الإناث ، وهذا عما تسبب عنه ارتفاع نسبة العقم فى الجاموس حتى بلغت نحو ٣٠ ٪ ولعل احتفاظ الزراع بذكور البقر لتسمينها أو استخدامها فى الأعمال الزراعية هو السبب فى توافر طلائق الفصيلة البقرية ، أما خول الجاموس فنظرا لشراستها وعدم الانتفاع بها كحيوان عمل ، فقد اقتصر وجودها على وزارة الزراعة والهيئات وبعض كبار المربين بالتليك أو الإعادة من وزارة الزراعة .

ويقدر عدد إناث الجاموس فى مصر بنحو ٩٠٠,٠٠٠ — ١,٠٠٠,٠٠٠ جاموسة بالغة يلزم لتلقيحها نحو ١٠,٠٠٠ خول .

ولتحقيق الاتجاهات المطلوبة نحو النهوض بالجاموس فى مصر يتطلب الأمر :

١ — زيادة عدد إناث الجاموس المرعى بتفتيش سخا ومحلة موسى إلى ٢٢٠٠ جاموسة مع الاستعانة بالإمكانيات الزراعية الموجودة بهذين التفتيشين ، ومعمل الألبان بسخا بإنشاء الحظائر وملحقاتها الكافية لها ، وهذا العدد من الجاموس يمكن أن ينتج سنويا نحو ٨٠٠ أثنى و ٥٠٠ خول كافية لتغطية النقص فى الذكور بسبب عدم الصلاحية ، ترداد تدريجيا فى خلال ٥ — ٧ سنوات حتى تصل إلى نحو ١٠٠٠ خول سنويا ، والمبالغ اللازمة لذلك هى ٣٧٨,٢١٣ جنيه فى أول عام وبعد ذلك تكون ٨٤٨٥٨ جنيه سنويا .

٢ — قيام الهيئات الأخرى كالإصلاح الزراعى بترية القطعان أو المشاركة فى عجلات تستخدم فى تلقيحها خول ممتازة ويحتفظ بنتائجها من الذكور لتوزيعه كطلائق .

٣ — شراء كل ما يمكن الحصول عليه من نتائج الطلائق التى وزعتها وزارة

الزراعة والهيئات على كبار المربين أو الوحدات الزراعية أو الوحدات المجمعة وتربيتها في إحدى المزارع المخصصة لهذا الغرض ، ويتكلف ذلك مبلغ ٩٨٣, ١٤ في أول عام ثم بعد ذلك مبلغ ٣, ٥٨٣ جنيه سنويا .

٤ — قيام الهيئات المعنية بشئون الإنتاج الحيواني بشراء العجول الذكور بعد فطامها أى في سن أربعة شهور ، وذلك مقابل ثمن مجز ، وعمل اتفاق مع أصحابها لتعويضها بالرعاية والرعاية اللازمة حتى الفطام . وتقوم هذه الهيئات بعد ذلك بتربيتها وإعدادها للتوزيع .

٥ — توزيع الفحول على الوحدات ومناطق الإصلاح وكبار المربين والزراة في القرى المتباعدة وتخصص إعانات لزراع القرى مقابل تغذية العجول ورعايتها .

٦ — تكون جمعية لمربي الحيوانات الزراعية تهدف إلى خلق وعى سليم بين المربين وتشجيع الممتازين منهم على تربية قطعانهم وإدارتها على أساس علمي ، ويلزم لإعانتها مبلغ ٥٠٠ جنيه سنويا .

ثالثا : الأغنام .

١ — الاستمرار في تحسين الأغنام الأوسيمي والرحمانى وزيادة الأعداد المرباة منها .

٢ — التوسع في استيراد أو إجراء التجارب على سلالة السفولك على مستوى يسمح بالحكم على صلاحيتها لتحسين الأنواع المحلية ، نظرا إلى أن التجارب السابقة كانت على نطاق ضيق لا يحقق الغرض المطلوب .

٣ — استيراد قطيع من أغنام المارينو لإجراء التجارب الكافية لاختبار صلاحيتها في البيئة المصرية ودراسة خلطها مع الأغنام البرقى والأوسيمي لتحسينها . ويتطلب ذلك مبلغ ٥٨٩٣٣ جنيه في أول عام . ومبلغ ١, ٦٣, ٥ جنيه سنويا ابتداء من العام التالى .

رابعا — الدواجن :

مشروعات الدواجن تستهدف زيادة البيض المختبر ضد الأمراض ، الناتج من الوزارة والهيئات بما يكفى لسد احتياجات معامل التفريخ البلدية وتصدير الفائض ولذلك يجدر اتباع الخطوات التالية :

١ — تجديد محطات مراقبة الإنتاج الحيوانى وتوسيعها للاحتفاظ بأقصى قدرتها من دجاج البيض ويبلغ نحو ١٧٠٠٠ دجاجة يمكن أن تنتج ٨٠٠,٠٠٠ كسكوت تحتفظ المحطات منها بنحو ٧٠,٠٠٠ وتقوم بتوزيع الباقي وقدره ٧٣٠,٠٠٠ سنويا ، ويلزم لذلك مبلغ وقدره ١١٦,٠٧٨ جنيهها فى أول عام وابتداء من العام التالى تصبح التكاليف السنوية ٤٤,٠٧٨ جنيهها .

٢ — توجيه العناية لإكثار الدجاج الفيومى بمحطة الفيوم وإنشاء وحدة تفريخ صناعى فيها حمولتها ٤٠,٠٠٠ بيضة وكذلك تنشأ وحدة تفريخ صناعى أخرى سعة ٤٠٠٠٠ بيضة بمديرية المنوفية أو الغربية تزود بالبيض الناتج من مزارع الوزارة والهيئات لتكون نموذجاً يحتذى به عند تعميم المفرخات الصناعية ، ويتطلب إنشاء هاتين الوحدتين مبلغا قدره ٢٠,٠٠٠ جنيهه فى أول عام ثم ٣٣٠٠ جنيهه سنويا بعد ذلك .

٣ — تشجيع معامل التفريخ البلدية بإعطائها مكافآت تشجيعية إلى أن تحل محلها مستقبلا المفرخات الصناعية وذلك فى حدود مبلغ ١٠,٠٠٠ جنيهه سنويا .

خامسا — التلقيح الصناعى :

يبدأ بتعميم التلقيح الصناعى تدريجيا فى المديريات بإنشاء وحدة للتلقيح الصناعى فى إحدى الوحدات الزراعية فى كل من مديريات القليوبية والمنوفية والبحيرة والشرقية ويتكلف ذلك مبلغ ١٢,٥٦٠ جنيهها فى أول عام ، وابتداء من العام التالى ٦١٠٠ جنيهه سنويا .

سادسا — معامل البحوث :

إن تنفيذ خطة التربية ودراسة عوامل البيئة المؤثرة على الإنتاج يستلزم تجهيز معامل الأبحاث بكافة المعدات حتى تستطيع تنفيذ الدراسات المطلوبة التى تتناول نواحى التغذية والصوف والألبان وغيرها ، ويلزم لذلك مبلغ ٢٤,١٠٠ جنيهه فى أول عام ، أما التكاليف بعد ذلك فتبلغ ٥١٠٠ جنيهه سنويا .